تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله ينظم مجلس المستشارين يوم الأربعاء 20 دجنبر 2023 بمقر المجلس الملتقى البرلماني الخامس للجهات تحت شعار "الجهة: فاعل رئيسي في النهوض بالتنمية المندمجة والمستدامة".
ويشكل هذا الملتقى البرلماني الذي دأب مجلس المستشارين على تنظيمه، بمعية شركائه (المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وجمعية جهات المغرب والجمعية المغربية لرؤساء مجالس العمالات والأقاليم والجمعية المغربية لرؤساء مجالس الجماعات)، إطارا مؤسساتيا مبتكرا لتنزيل روح الدستور، الذي ينص في فصله 137 على مساهمة الجهات والجماعات الترابية الأخرى في تفعيل السياسة العامة للدولة، وفي إعداد السياسات الترابية من خلال ممثليها في مجلس المستشارين.
ويندرج تنظيم هذا الملتقى في سياق التفاعل المؤسساتي المتواصل مع التوجيهات الملكية السامية، لاسيما تلك الواردة بالرسالة الملكية السامية الموجهة للمشاركين في المناظرة الوطنية الأولى للجهوية المتقدمة بأكادير يوم 20 دجنبر 2019، والتي جاء فيها أن "التطبيق الفعلي لمختلف مضامين الجهوية المتقدمة ببلادنا، يظل رهينا بوجود سياسة جهوية واضحة وقابلة للتنفيذ، في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، وذلك وفقا لسياسة عمومية مبنية على البعد الجهوي وعلى اقتصاد ناجع وقوي، يهدف إلى خلق النمو، وتوفير فرص الشغل، وتحقيق العدالة الاجتماعية. وكذا الرفع من نجاعة السياسات والبرامج والمشاريع على المستوى الجهوي، لضمان استفادة المستهدفين الفعليين منها، إحقاقا لمبادئ العدالة الاجتماعية والمجالية التي نريدها لجميع مواطنينا على حد سواء".
وفي هذا السياق، يسعى هذا الملتقى، الذي جرى التحضير له ضمن أربعة ندوات موضوعاتية جهوية بكل من جهة الداخلة-وادي الذهب وجهة درعة-تافيلالت وجهة الرباط-سلا-القنيطرة وجهة طنجة-تطوان-الحسيمة، إلى مناقشة وتقييم السياسة الجهوية للدولة من زاوية الالتقائية والتكامل، والاستشراف الجماعي لمداخل تطوير نظم اقتصادية محلية مندمجة وإعداد التراب وفق مقاربة شمولية ومندمجة لتحسين ظروف عيش المواطنات والمواطنين وتقليص الفوارق المجالية والاجتماعية، من خلال التشاور وتبادل وجهات النظر حول سبل تكريس مداخل الالتقائية على صعيد الاختصاصات التنموية اللامركزية واللاممركزة في التدبير الأمثل للاقتصاد الترابي في سياق تنزيل إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وعلى ضوء المستجدات التي أتى بها الميثاق الوطني الجديد للاستثمار.
وللإحاطة الشاملة بمختلف الأبعاد والتساؤلات ذات الصلة، ستتوزع أشغال الملتقى على ثلاث محاور أساسية:
المحور الأول: رهانات السياسة الجهوية للدولة في مجال الاستثمار العمومي؛

المحور الثاني: رهانات النهوض بالاستثمار الخاص على صعيد الجهات؛
المحور الثالث: تحديات تفعيل الجيل الثاني من برامج التنمية الجهوية.